إشكاليات التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى بعد التحول للصيرفة الإسلامية

د. أحمد بلقاسم التواتي[1]
أ. سراج عبد الله عون[2]

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإشكاليات التمويلية التي تواجه التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى بعد التحول للصيرفة الإسلامية، وذلك بالتطبيق على مصرف الجمهورية، حيث ركزت على تحليل مجموعتين من العوامل، المجموعة الأولى تتعلق بإشكاليات تواجه المشروعات الصغرى وتمثلت في ثلاثة عوامل وهي: (الضمانات المطلوبة، الجهات الداعمة، دراسات الجدوى). والمجموعة الثانية تتعلق بإشكاليات تواجه القطاع المصرفي وشملت ثلاثة عوامل وهي: (قدرة المصرف على تقديم صيغ التمويل الإسلامي، الكفاءات والخبرات، درجة المخاطرة). وتم استخدام الاستبيان لتجميع بيانات الدراسة العملية وتمثلت عينة الدراسة في (93) مفردة من العاملين بالمصرف. وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث تم اختبار البيانات بمقياس الوسط الحسابي واختبار (T) لعينة مستقلة واحدة بمستوى معنوية 5%، وتوصلت الدراسة إلى أن كل العوامل المدروسة تمثل إشكاليات أمام حصول المشروعات الصغرى على التمويل المصرفي بعد التحول للصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الإسلامي، تمويل المشاريع الصغرى، درجة المخاطر، الجهات الداعمة، صيغ التمويل الإسلامي.

الجزء الأول: الاطار العام للبحث

1.1 المقدمة

تلعب المشروعات الصغرى دوراً مهماً في الاقتصاد إذ تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني للدول هذا بالرغم مما نشاهده من توجه عالمي نحو التكتلات الكبرى، إلا أن الاهتمام بالمشروعات الصغرى مازال قائماً رغم عدم الاتفاق على تحديد حجم المشروعات الصغرى على مستوى العالم.

تمثل المشروعات الصغرى نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (40%–80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50%– 60%) من القوى العاملة في العالم، ويبلغ حجم مساهمة هذه المشروعات حوالي 46% من الناتج المحلى العالمي، وبالتالي فهي

E-Mail. ahmd.twati@gmail.com [1]
E-Mail. benessa.1970@gmail.com [2]

الرافد الهام للناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغرى والمتوسطة بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلى في انجلترا و51% بالولايات المتحدة الأمريكية (سلمان، 2009، ص 18).

وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المشروعات الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل 95% في مصر و42% في تونس و50% في المغرب. وقد بدأت الدول تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت الحكومات تساند هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح، بالإضافة إلى تكوين أجهزة مشرفة وداعمة لهذه المشروعات. فالمشروعات الصغرى تُعد الأكثر عدداً، والأكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداماً للتقنية المتوفرة محلياً. كذلك وبالنظر إلى هذا الدور وهذه الأهمية فقد حظيت هذه المشروعات باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية لدورها الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات (شامية، 2016 : 1).

وبالنسبة لتمويل المشروعات الصغرى بمصرف الجمهورية بعد التحول للصيرفة الإسلامية وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع التعامل بالربا، فإن المصرف كغيره من المصارف يركز على صيغة المرابحة في التمويل للشركات ولم يضع مشروع أو برنامج لتمويل المشروعات الصغرى، حيث طرح منتج المرابحة للشركات سواء كانت للمشاريع الصغرى أو الكبرى، ويضع 10 متطلبات أو شروط للبث في طلب التمويل بالمرابحة لشراء المعدات أو المواد الخام ومستلزمات التشغيل ويشترط ضمنها توفر رهن عقاري كضمان من الدرجة الأولى، وهذا ما لا يتوفر لأغلب أصحاب المشروعات الصغرى.

https://www.jbank.ly/ar/products/corporate-services/corporate-murabaha/ تاريخ الدخول 2021/06/23م.

لذلك نحاول في هذه الدراسة إظهار أهمية وجود المشروعات الصغرى، وتسليط الضوء على الصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل المصرفي بعد تحول المصارف إلى الصيرفة الإسلامية من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية.

2.1 مشكلة الدراسة

تُعد المشروعات الصغرى من روافد الاقتصاد الوطني، لما لها من دور كبير في الحد من نسب البطالة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حيث يتوقف نجاح أو فشل هذه المشروعات في كيفية حصولها على التمويل المناسب، إلا أن فرص الحصول على هذا التمويل باتت صعبة ومعقّدة بالنسبة للسياسات والاجراءات المتبعة من قبل المصارف التقليدية فيما

يخص عدم كفاية الضمانات المطلوبة وعدم دقة بيانات الجدوى الاقتصادية للمشروع، في الوقت الذي زادت فيه صعوبات التمويل بعد التحوّل للصيرفة الإسلامية وذلك بسبب عدم قدرة المصارف التجارية الليبية على تقديم صيغ التمويل الإسلامي ما عدا صيغة المرابحة مما أثر سلباً على عمليات التمويل بصفة عامة، والمشروعات الصغرى بصفة خاصة، بالإضافة إلى عدم تنويع هذه الصيغ التي قد تتلاءم مع تمويل هذا النوع من المشروعات، وهذا بحد ذاته يعتبر من أبرز معوقات التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى، وهذا ما أكده بعض القيادات الإدارية بمصرف الجمهورية عند إجراء بعض المقابلات الشخصية المبدئية قبل الشروع في إعداد وتوزيع استبيان الدراسة لاختبار هذه المعلومات بأن المشروعات الصغرى تواجه صعوبات في الحصول على التمويل بعد تحوّل المصرف للصيرفة الإسلامية، الأمر الذي يتطلب تسليط الضوء على هذه الصعوبات وذلك لإمكانية تحديد أسبابها، وبناء عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي الإشكاليات التي تواجه المشروعات الصغرى في الحصول على التمويل المصرفي بعد التحول إلى الصيرفة الإسلامية؟

3.1 أهداف الدراسة

1. توضيح أهمية المشروعات الصغرى والصعوبات التي تواجهها، والتعريف بالتمويل المصرفي الإسلامي وخصائصه ومدى ملائمته لتمويل المشروعات الصغرى.
2. التعرف على الصعوبات التي تواجه التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى.
3. التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه مصرف الجمهورية في تمويل المشروعات الصغرى بعد التحول للصيرفة الإسلامية.
4. الوصول إلى نتائج عن الإشكاليات والصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغرى بالتمويل المصرفي الإسلامي.

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغرى، وما توفره من حلول للنهوض بمختلف فئات المجتمع وانعاش الاقتصاد الوطني والتقليل من نسبة البطالة، وحلول لمشكلة الوظائف العامة وتضخم الجهاز الإداري، وانخفاض مستوى المرتبات وارتفاع البطالة المقنعة لما توفره هذه المشروعات من رفع الدخل وتشغيل المهارات ودعم الشباب وربط الدخل بالانتاج والعمل والبحث عن الرزق الحلال مقابل

جهد واضح بعيداً عن الوظيفة العامة وما يشوبها من مشكلات مادية وشرعية واجتماعية والتي تخدم جميع فئات المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

5.1 فرضيات الدراسة

من خلال مشكلة وأهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات على مجموعتين رئيسيتين وهي: عوامل تتعلق بالمشروعات الصغرى، وعوامل تتعلق بالمصرف وفق الآتي:

أولاً: عوامل (فرضيات) تتعلق بالمشروعات الصغرى

H_{O1} لا تتوفر لدى المشروعات الصغرى طالبي التمويل الضمانات المطلوبة.

H_{O2} عدم وجود جهات داعمة وضامنة للمشروعات الصغرى.

H_{O3} عدم وجود حسابات ودراسات جدوى واضحة عن المشروعات الصغرى.

ثانياً: عوامل (فرضيات) تتعلق بالمصرف

H_{O4} ضعف القدرة على تقديم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الصغرى.

H_{O5} ضعف ونقص وجود كفاءات مدربة لفهم وتطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

H_{O6} ارتفاع درجة المخاطر والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى.

6.1 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الأولية المتعلقة بمتغيرات الدراسة بواسطة الاستبيان الذي تم إعداده لهذا الغرض.

7.1 حدود الدراسة

1.7.1 الحدود المكانية: الإدارة العامة لمصرف الجمهورية وفروعه بمدينة طرابلس.

2.7.1 الحدود الزمنية: فترة إعداد وتوزيع استبانة الدراسة وإعداد البحث 2019–2020م.

8.1 الدراسات السابقة

1. دراسة (آدم، 2017) بعنوان: "**المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة**". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في جيبوتي، بالتطبيق على ثلاثة مصارف بجيبوتي، واعتمدت على دراسة ثلاث مجموعات من المعوقات وهي: معوقات الاقتصاد الكلي، ومعوقات القطاع المصرفي، ومعوقات المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتم تجميع البيانات بواسطة أداة الاستبيان ومعالجة البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

أ. توجد معوقات تمويلية لدى القطاع المصرفي بجمهورية جيبوتي تعزى إلى خصائص الاقتصاد الكلي تمثلت في عدم وجود مؤسسات حاضنة ومتخصصة.

ب. توجد معوقات تمويلية لدى القطاع المصرفي بجمهورية جيبوتي تعزى إلى خصائص القطاع المصرفي، وتتمثل في ضعف الاهتمام ببرامج التنمية الإدارية وانخفاض الكفاءة التسويقية للقطاع المصرفي.

2. دراسة (عبدالله، 2016) بعنوان: "**الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات** الصغيرة **والمتوسطة**". هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على معايير منح الائتمان لهذه للمشروعات المتبعة بالمؤسسات المالية في السوق الليبي، حيث تناولت المؤشرات المصرفية والمالية لاستخدام أموال المصارف التجارية، وتم جمع بيانات الدراسة العملية باستخدام أداة الاستبيان، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أ. عدم قدرة المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة في المصارف التي على ضوئها يتم منح القروض.

ب. عدم رغبة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب إهمال تلك المشروعات لدراسات الجدوى الاقتصادية.

3. دراسة (المللي، 2015) بعنوان: "**المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**". هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه هذه المشروعات والتي تعيق نموها وتطورها، والتعرف على دور المصارف والمؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان لتجميع بيانات الدراسة التطبيقية، وتم تحليل البيانات بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ. تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية.

ب. تلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في حصول تلك المشروعات على التمويل المطلوب.

4. دراسة (غميقة، 2015) بعنوان: "**المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي**". هدفت هذه الدراسة دراسة واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة وكيفية حصولها

على التسهيلات من المصارف التجارية، والتعرف على أوضاع المشروعات الصغرى ومعرفة المشاكل الخاصة بوضع بدائل التمويل من المؤسسات غير المصرفية، وتمت الدراسة على ثلاثة مصارف وهي: (الوحدة، الصحارى، الجمهورية)، واعتمدت على دراسة وتحليل متغيرات تتعلق بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وأخرى بمؤسسات التمويل غير المصرفية، وتم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات التي تم تحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: ضعف الجدارة الائتمانية لأغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وعدم رغبة المصارف في تمويل المشروعات الصغرى وتفضيلها لتمويل المشروعات الكبيرة باعتبار أنها تملك أصولاً وتقييماً ائتمانياً أفضل من المشروعات الصغرى.

5. دراسة (البرغثي، 2014) بعنوان: "**معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها**". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومقترحات علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية الليبية، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية في ليبيا، وتم اختيار عينة الدراسة من كافة المستويات الإدارية وكل من يساهم في اتخاذ القرار التمويلي بالمصارف التجارية حيث تم استخدام صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة التطبيقية، وتم تحليل البيانات بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أ. هناك معوقات خارجية تحول دون تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود إدارات وهيئات ومراكز بيانات تعمل على تقديم البيانات والمعلومات للمصارف.

ب. هناك معوقات داخلية من أهمها، قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود وحدات خاصة بتمويل هذه المشروعات.

6. دراسة (الجويفل، 2013) بعنوان: "**دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم**". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية سواء كانت تلك المشاكل من وجهة نظر البنوك أم من وجهة نظر المنشاة ذاتها، وتم جمع بيانات الدراسة العملية بواسطة أداة الاستبيان، الذي تم توزيعه على عينة قصدية من مجتمع الدراسة، وتم تحليل البيانات

بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). حيث توصلت الدراسة إلى وجود معوقات في المصارف الإسلامية الأردنية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

7. دراسة (المغربي، 2009) بعنوان: "**دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة**". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم التمويل اللازم لها، ومدى موائمتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمثلت عينة الدراسة في البنك الإسلامي الأردني، واعتمدت على تحليل البيانات المالية للمصرف باستخدام النسب المالية. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أ. أن واقع التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كان ضئيلاً.

ب. تبين اقتصار التمويل على صيغتي المرابحة للآمر بالشراء والمشاركة بالتمليك في ظل عدم وجود صيغ أخرى لتمويل تلك المشروعات.

9.1 ما يميز الدراسة الحالية

جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة واختصت عن بعض الدراسات السابقة في المتغيرات المدروسة، وبيئة الدراسة التي تميزت بالصيرفة الإسلامية الشاملة بعد تحول كامل النظام المصرفي في ليبيا إلى الصيرفة الإسلامية بموجب القانون.

الجزء الثاني: الجانب النظري

1.2 المشروعات الصغرى

1.1.2 أهمية المشروعات الصغرى.

لقد تناول العديد من المهتمين بالمنشآت الصغرى إيضاح أهميتها والدور الهام الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتضح أهمية تلك المشروعات فيما يلي:

1. مساهمة المشروعات الصغرى في محاربة الفقر ومساهمتها في استيعاب التخصصات المختلفة وتساهم في علاج مشكلة البطالة واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول، وتساهم تلك المشروعات في استيعاب التخصصات المختلفة.

2. قدرة المشروعات الصغرى على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق تثبيت السكان في إقامتهم الأصلية (بن عنتر، عليان، 2006: 665).
3. تساهم المشروعات الصغرى في توزيع الثروة وتحقيق العدالة وتقريب الفجوة بين الفقراء والأغنياء وهو مبدأ حث عليه الإسلام.
4. تلعب المشروعات الصغرى دوراً مؤثراً في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات دعم الصادرات وإحلال الواردات مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات وخاصة في الدول النامية.
5. تشكل المشروعات الصغرى النواة الرئيسية للمنشآت الكبيرة مستقبلاً، حيث تتطور وتنمو بمعدلات مرتفعة.
6. تساعد المشروعات الصغرى على الإبداع والابتكار في مجال العمل وذلك نتيجة عدم وجود معوقات بيروقراطية في اتخاذ القرار.
7. تساهم المشروعات الصغرى في تلبية احتياجات وطلبات المستهلكين عن طريق تنويع المنتجات بما يتناسب مع تلك الاحتياجات وأذواق المستهلكين (البلتاجي، 2005: 8-9).

2.1.2 المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى.

1. مشكلة التمويل:

تُعد مشكلة التمويل أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغرى، حيث تُعد مواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجاري والاحلال والتجديد، وتلعب المصارف التجارية والمصارف المتخصصة المصدر المعتاد للحصول على وسائل التمويل، إلا أن المشروعات الصغرى لا يتيسر لها تدبير احتياجاتها من المصارف بسبب عدم امتلاكها للضمان العيني الذي يتعين تقديمه مقابل القرض، بالإضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع والتجار مما يجعلهم أكثر تردداً فى التعامل مع المصارف نظراً لما تضعه هذه المصارف من عراقيل وما تفرضه من شروط وما تختلقه من معوقات أمام تمويل المشروعات الصغرى (المللي، 2015: 34-35).

2- مشكلة التسويق

تعاني المشروعات الصغرى من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة وشركات التجارة الخارجية التي تستورد

منتجات مماثلة، كما تواجه صعوبات بالأسواق المحلية المحدودة نتيجة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة، وبصفة عامة فإن أصحاب المشروعات الصغرى يفتقرون للوعي التسويقي ويعانون من نقص في كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة لاسيما بالنسبة لأسواق التصدير، كما تنقصهم الامكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات مثل الاشتراك بالمعارض والإعلان في المجلات ووسائل الإعلام وإقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق، لذا يضطر أصحاب المشروعات الصغرى إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق وإلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير مما ينعكس سلباً على معدلات الربحية (كنجو،2007: 4).

3- المشاكل الإدارية والتنظيمية:

يسود إدارة المشروعات الصغرى الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية والعائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار حيث يضطلع فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة الأنشطة والمهام والمسؤوليات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية، وهذه الظاهرة تشكل قصوراً واضحاً في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية وعدم الاستفادة من التخصصية وتقسيم العمل مما يترتب عليه عدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف (المللي، 2015: 37-38).

4- مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات:

تعاني المشروعات الصغرى من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد مما يترتب عنه عدم إدراك أصحابها لفرص الاستثمار المتاحة، وعدم الالمام بتطورات الإنتاج وطلب السوق ومستوى الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية مما يُصعب تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم القدرة التنافسية في السوق وعلاقتها التكاملية مع المشروعات الكبرى(عبدالباسط، 2001: 30).

5- المشاكل التنظيمية والتشريعية:

تعاني المشروعات الصغرى من تعدد الجهات الإدارية والتعقيد في إجراءات الإنشاء وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، كما تعاني أيضاً من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية مثل مصلحة الضرائب، ومصلحة الجمارك إضافة إلى السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المشروعات الكبرى والمتمثلة بأنظمة

التسهيلات والدعم، فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المشروعات الكبرى على المشروعات الصغرى (المللي، 2015: 39).

3.1.2 آليات دعم وتنمية المشروعات الصغرى.

تشير تجارب العديد من الدول إلى ضرورة الاعتماد على عدد من الآليات التي تثبت فعاليتها في دعم وتطوير المشروعات الصغرى لكي تنمو وتساهم بدور فعال في العملية التنموية ومن أهم هذه الآليات ما يلي (شامية، 2016: 7-8):

1- نشر ثقافة المبادرة والريادة.

الريادة هي الابداع والإنسان الريادي هو ذللك الشخص الذي يتمتع بمواصفات شخصية متميزة عن الآخرين يستطيع بها تحقيق إنجازات مرموقة في مجال العمل، لذا يتعين تشجيع الرياديين الصغار الذين يملكون مهارات وقدرات فنية ومالية عالية كي يبدو مشروعات خاصة بهم، حيث أن نشر ثقافة الريادة والمبادرة تدفع إلى توجيه السلوك الاجتماعي إلى حب المخاطرة والعمل المستقل بدلاً من الارتباط بالوظيفة ذات الدخل الثابت، ولقد تبنت العديد من دول العالم هذه الوسيلة للدفع في اتجاه العمل الحر وذلك عبر سلسلة من البرامج والفعاليات والدورات، وتعتبر جمهورية مصر العربية من الدول التي تبنت هذه الآلية وكان لهذه السياسة الأثر الايجابي على الاقتصاد المصري.

2- القيام بدراسات وأبحاث عن احتياجات السوق.

إن قلة المعلومات المتوفرة عن احتياجات السوق من السلع والخدمات تدفع الكثير من راغبي الاستثمار إما إلى التراجع عن المشروع وتقليد مشروعات قائمة أو اللجوء إلى العمل في مجال الاستيراد والتصدير أو المجال التجاري التقليدي، ولقد قامت العديد من الدول بمعالجة هذه المشكلة عن طريق إنشاء هيئات ومراكز بحثية تقدم خدمات استشارية ومعلومات تفصيلية عن التكاليف وحجم السوق والتراخيص والإجراءات المطلوبة وكذلك المعلومات عن مصادر التوريد اللازمة من الآلات والمواد الخام.

3- الانفاق على البحث والتطوير.

في ظل التطور التقني وتسارع المستجدات والتطورات في عالم التقنية وعالم المال والأعمال أدركت دول كثيرة أهمية البحث العلمي والتطوير لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، لذلك خصصت أموال طائلة لتشجيع البحث والتطوير، وإنشاء مؤسسات وصناديق لرعاية برامج البحوث والدراسات حيث ينعكس تشجيع البحث والتطوير على تنويع القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي، ويعمل كذلك على

تقليص التكلفة الإنتاجية للوحدة المنتجة عبر ابتكار مدخلات جديدة أو تحسين الطرق الحالية مما يزيد القدرة التنافسية للمنتج المحلي، ويدعم تطوير المشروعات.

4- تطوير ونشر حاضنات الأعمال.

في هذه الآلية يتم إشغال الحاضنة بمجموعة من الراغبين في بدء مشروعات استثمارية خاصة بهم ولفترة محدودة لا تزيد عن ثلاث سنوات، وتعتبر حاضنات الأعمال إحدى الآليات التي برزت أهميتها في تسهيل عملية الانطلاقة للمشروعات الجديدة عبر توفير مناخ من العون والإرشاد.

2.2 التمويل الإسلامي

يُعد التمويل الإسلامي للمشروعات في الدول الإسلامية البديل المناسب عن التمويل بالفوائد الربوية ويعتبر من الاتجاهات الحديثة للتمويل، حيث لاقى ترحيباً كبيراً من المؤسسات والأفراد المهتمين بهذا الشأن، ومن هنا انتشرت المصارف الإسلامية في كثير من الدول ونجحت في تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها وهي استثمار الأموال بالقيم والمباديء الإسلامية.

1.2.2 خصائص التمويل الإسلامي.

تنبع خصائص التمويل الإسلامي من أساس نظرة الإسلام إلى المال، وأنه مال الله وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف عليه في هذه الأرض ويجب عليه أن يسيره وفقاً لأوامره ومقاصده واجتناباً لنواهيه، وتتحدد الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي كما يلي: (فرحان، 2010: 33-34).

1- استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً.

2- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي.

3- توجيه المال نحو الإنفاق المشروع.

4- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة.

5- التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته.

2.2.2 ملائمة صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغرى.

يرى (بدران،2003: 132-133) بأن كل الصيغ تناسب معظم المشروعات الصغرى حسب نوع نشاط المشروع والغرض من التمويل، وبذلك يختار صاحب المشروع الصيغة التي تناسبه وتتفق مع ظروفه وإمكانياته، وهذا أفضل وأجدى من نظام التمويل القائم على الفائدة، والذي ثبت فشله في تمويل معظم المشروعات الصغرى، كما أنه يمكن أن تتكامل صيغ التمويل المصرفي الإسلامي مع بعضها البعض، فعقد المرابحة يكون قائماً على أساس شراء سلع ومواد فحسب للمشروع الصغير، ولا تلبي الحاجة

إلى دفع الأجور والسيولة اللازمة للإنفاق على الإنتاج، بينما يتيح الاستصناع توفير التمويل للتكاليف المتغيرة مثل الأجور والنفقات الإدارية الأخرى، كما أن السلم يشترط لصحته تعجيل دفع الثمن أما في الاستصناع فلا يشترط ذلك إذ يصح الاستصناع مع تأجيل دفع الثمن كله أو بعضه، ويمكن أيضاً أن تتكامل صيغ التمويل الإسلامي لتحقيق أرباحاً إضافية لا تتحقق عن تطبيق كل عقد منفرداً، فيمكن الجمع بين عقد الاستصناع وعقد المرابحة حيث يمكن القيام باستصناع بضائع معينة يحتاجها السوق ثم عند تسليمها يمكن أن تباع مرابحة، كما يمكن الجمع بين عقدي الاستصناع والمشاركة وذلك بمشاركة صناع مختصين وعند ذلك يتم عقد استصناع للشركات التي هو طرف فيها، كما يمكن الجمع أيضاً بين عقد الاستصناع وعقد السلم وذلك عندما يشترط في البيع الأول دفع الثمن في مجلس العقد أما البيع الثاني فلا يشترط فيه دفع الثمن في المجلس.

وقد قامت مجموعة مصرف النيلين بالسودان بالجمع بين عقدي الاستصناع والمرابحة حيث قامت بتمويل الصناعات الصغرى مثل معاصر الزيوت ومعامل صناعة الصابون، حيث تقوم المجموعة بالاتفاق مع أصحاب الورش على الأسعار والكميات المطلوبة وتواريخ تسليم المعاصر أو المعامل مثلاً وفي هذه الحالة تكون مجموعة مصرف النيلين مستصنعاً والطرف الآخر صانعاً وبدورها تقوم المجموعة ببيع هذه المعاصر والمعامل إلى صغار المنتجين وبعض الجهات الرسمية مثل صناديق التكافل الاجتماعي الحكومية والأهلية وبذلك تكون المجموعة مستصنعاً من جهة وبائعة وفق صيغة المرابحة من جهة أخرى.
وأشار (الأسرج، 2011: 13-14) بأنه يمكن من خلال المضاربة توظيف الموارد المالية لدى أصحاب الكفاءات والخبرات المختلفة ممن لا تتوافر لديهم الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف أنشطتهم الاقتصادية والاستثمارية وليس الاقتصار على تمويل غرض محدد كما هو الحال في المرابحة أو السلم أو التأجير، ففي المرابحة مثلاً تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات أو خامات للإتجار فيها، وفي التأجير يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل، أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس المال الثابت أو رأس المال العامل، لذا فإن تكامل هذه الصيغ والمزج بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل.

وحينما تتحول مؤسسات تمويل المشروعات الصغرى من أساليب التمويل التقليدية إلى أساليب التمويل الإسلامية فإنها تقيم تنظيماً جديداً فنياً وإدارياً، حيث يتحول اهتمامها من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية، ومن اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة إلى تحفيز الادخار والاستثمار، ومن دور المرابي إلى دور المستثمر والمستشار

الاقتصادي الذي يلتحم مع المشروع ويقدم له المشورة بمعرفة أحوال السوق وتوفير المعلومات عن حركة الاستثمار، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة يلعب دوراً اقتصادياً هاماً فهي تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات من خلال تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات وتوفير التمويل اللازم لها.

الجزء الثالث: الدراسة العملية

1.3 نبذة عن مصرف الجمهورية

هو أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا، والذي تم تأسيسه كفرع لبنك باركليز البريطاني في ليبيا، وفي 22 ديسمبر 1970 صدر قرار بتأميم مصرف باركليز وجميع فروعه في ليبيا، واطلق عليه اسم مصرف الجمهورية ليصبح شركة مساهمة ليبية برأس مال قدره (750) ألف دينار، ونظراً لزيادة حجم المعاملات بالمصرف، فقد تم رفع رأس مال المصرف لعدة مرات، ففي عام 1987م تم زيادته إلى (25) مليون دينار، وفي عام 1997م تم زيادته إلى (40) مليون دينار، وكذلك في عام 2005م ليصبح (100) مليون دينار ليبي.

في 2007/10/8 صدر قرار مصرف ليبيا المركزي رقم (50) بشأن الإذن بدمج مصرفي الجمهورية والأمة تحت اسم مصرف الجمهورية، وتعتبر هذه العملية الأولى من نوعها في ليبيا والتي أدت إلى ظهور مؤسسة مالية مصرفية كبيرة بدأ العمل بها مع بدايات الربع الثاني لسنة 2008 برأس مال قدره مليار دينار مدفوع بالكامل مقسم إلى (100 مليون) سهم، والمساهم الأكبر هو مصرف ليبيا المركزي بنسبة (81.64%) وبأسهم عددها (81,638,789) سهماً، وجاءت بالمرتبة الثانية الشركات العامة المساهمة في رأس مال المصرف بنسبة (8.40%) وبعدد (8399145) سهم، والباقي من المساهمين الأفراد والقطاع الخاص بنسبة (9.96%) وبعدد أسهم (9,962,066) سهماً بميزانية تفوق (11) مليار دينار ليبي، ويحتل مصرف الجمهورية المرتبة الأولى بين المصارف التجارية المحلية في ليبيا، من حيث الحجم، حيث بلغ عدد فروع المصرف بنهاية 2016 (164) فرعاً ووكالة، وعدد العاملين (6597) موظفاً وموظفة (التقارير السنوية للمصرف، 2015 و2016).

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بمصرف الجمهورية بالقطاعات والإدارات العامة والفروع والوكالات بمدينة طرابلس، وقد تم اختيار عينة قصدية بعدد 93 شخص وتم التركيز على الوظائف القيادية والموظفين بالإدارات المختصة بالصيرفة الإسلامية، تم توزيع استبانة الدراسة عليهم، وبلغ عدد

الاستبانات المستردة 84 استبانة بنسبة 90%، وقد تم استبعاد عدد 3 استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي وبالتالي أصبح عدد الاستبانات المستردة الصالحة للتحليل (81) استبانة بنسبة 87% من الاستبانات الموزعة. ويوضح الجدول 1.3 خصائص عينة الدراسة.

جدول 1.3خصائص عينة الدراسة

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ثانوية عامة وأقل	10	12.3
	دبلوم عالي	23	28.4
	جامعي	41	50.6
	ماجستير	7	8.6
	دكتوراه	0	0.00
	المجموع	81	100%
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	20	24.7
	من 10 إلى أقل من 20 سنة	23	28.4
	من 20 إلى أقل من 30 سنة	18	22.2
	30 سنة فأكثر	20	24.7
	المجموع	81	100%
الموقع الوظيفي	نائب / مساعد مدير عام	3	3.7
	مدير قطاع أو منطقة	1	1.3
	مدير إدارة أو فرع	4	4.9
	مساعد مدير إدارة أو فرع	11	13.5
	رئيس قسم / أو وحدة	28	34.6
	موظف	34	41.9
	المجموع	81	100%

يلاحظ من خلال بيانات الجدول 1.3 أن حوالي 28% من عينة الدراسة يحملون شهادة الدبلوم العالي، وأن 60% تقريباً منهم من حملة الشهادات الجامعية فما فوق، وأن أكثر من 75% لديه خبرة أكثر من 10 سنوات، وأن ما نسبته 58% تقريباً من عينة الدراسة يحتلون وظيفة رئيس قسم أو وحدة فما فوق، وهذا ما يشير إلى ملائمة خصاص العينة للدراسة حيث تتمتع أغلبيتها بالخبرة والمستوى الدراسي والوظيفي المناسب.

3.3 أداة الدراسة (الاستبيان)

اعتمدت الدراسة في جمع بيانات الجانب العملي على صحيفة الاستبيان التي تم تقسيمها على جزئين وهما: الجزء الأول تضمن ثلاثة أسئلة غطت خصائص المؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمستوى الوظيفي لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني تضمن ستة محاور أساسية تناولت أسئلة عن متغيرات وفرضيات الدراسة، وقد تم إعداد الاستبيان في صورته الأولية بالاعتماد على الدراسات السابقة والمقابلات الشخصية والزيارات الميدانية للمصرف، ومن ثم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من المحكمين المختصين للتأكد من

تغطية محاور وأسئلة الاستبيان لموضوع الدراسة، وتم أخذ ملاحظاتهم واخراجها في صورتها النهائية، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في ترميز إجابات أفراد العينة وفق ما هو مبين بالجدول (2.3).

جدول (2.3) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وقد تم استخدام متوسط القياس (3) وهو متوسط القيم (1، 2، 3، 4، 5) للإجابات الخمسة، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة.

وبعد توزيع وجمع استمارات الاستبيان تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من صلاحية الاستبيان للتحليل، والجدول 3.3 يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ.

جدول (.33) قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
1	مدى توفر الضمانات المطلوبة لتمويل المشروعات الصغرى	7	0.63
2	الجهات الراعية والداعمة للمشروعات الصغرى	6	0.80
3	مدى توفر المعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغرى	7	0.83
4	قدرة المصرف على طرح صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغرى	5	0.74
5	مدى وجود كفاءات مدربة لفهم وتطبيق صيغ التمويل الاسلامي	5	0.84
6	ارتفاع درجة المخاطر والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى	6	0.83

ويعد معامل ألفا كرونباخ مقبولاً إذا تجاوز قيمته 0.60، ويتضح من الجدول (3.3) قيمة معامل ألفا للثبات قد تراوحت ما بين (0.63) و(0.84)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

4.3 الاختبارات الإحصائية

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والمتوسط الحسابي المرجح، واختبار ألفا كرونباخ، واختيار T لعينة واحدة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتم اعتماد مستوى معنوية 5% بدرجة ثقة 95% لاعتماد الدلالة الإحصائية لنتائج الدراسة، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات.

5.3 تحليل النتائج واختبار الفرضيات

1.5.3.اختبار الفرضية الأولى التي تنص على: H_{01} لا تتوفر لدى المشروعات الصغرى طالبي التمويل الضمانات المطلوبة.

يعرض الجدول (4.3) التحليل الوصفي لإجابات العينة، من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الدلالة الإحصائية المتعلقة بعامل مدى توفر الضمانات المطلوبة.

جدول (4.3) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لعبارات للفرضية الأولى المتعلقة بعامل توفر الضمانات لدى المشروعات الصغرى

ت	محتوى الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة	الأهمية النسبية
1	عدم توفر ضمانات كافية ومقبولة لدى المصرف لمالك المشروع لتغطية المخاطر يحد من رغبة المصرف في تمويل المشروعات الصغرى.	3.72	0.11	6.47	0.00	موافق	2
2	عدم امتلاك مالك المشروع لعقارات أو ممتلكات يمكن الرجوع إليها عند تعثره في السداد تعيق تمويل المشروعات الصغرى	3.64	0.79	5.9	0.00	موافق	4
3	لا تقبل المصارف الإسلامية الضمانات الأخرى غير الرهن العقاري(صكوك مصرفية- كمبيالة-سند أمانة) لمنح التمويل للمشروعات الصغرى.	3.14	0.91	1.28	0.02	موافق	7
4	يشترط المصرف توفر ضمانات لتمويل المشروعات الصغرى التي تبدو ناجحة.	3.51	0.11	4.5	0.00	موافق	5
5	قرارات التمويل بالمصارف مرتبطة أساساً بالضمانات قبل أي اعتبار.	3.93	0.79	10.6	0.00	موافق	1
6	تتشدد المصارف الإسلامية لتمويل المشروعات الصغرى في طلب الضمانات.	3.71	0. 79	8.11	0.00	موافق	3
7	تقبل المصارف ما يتاح من ضمانات لأصحاب المشروعات الصغرى بما في ذلك الكفالة الشخصية.	3.44	0.94	4.2	0.00	موافق	6
جميع الفقرات		3.6	0.63	5.9	0.00	موافق	

دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول (4.3) يتضح أن جميع الإجابات دالة إحصائياً، وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات ونلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي 3.6 بانحراف معياري 0.63، وأن قيمة إحصاءة الاختبار(T) تساوي5.9 بدلالة إحصائية 0.00 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (3) بشكل جوهري، **مما يؤكد صحة فرضية الدراسة H_{01} والتي تنص على: لا تتوفر لدى المشروعات الصغرى طالبي التمويل الضمانات المطلوبة.**

2.5.3. اختبار الفرضية الثانية التي تنص على: H_{02} عدم وجود جهات داعمة وضامنة للمشروعات الصغرى. يعرض الجدول (5.3) التحليل الوصفي لإجابات العينة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الدلالة الإحصائية المتعلقة بعامل وجود جهات داعمة وضامنة للمشروعات الصغرى.

جدول (5.3) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لعبارات الفرضية الثانية المتعلقة بوجود جهات داعمة وضامنة للمشروعات الصغرى

ت	محتوى الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة	الأهمية النسبية
1	عدم وجود جهات عليا راعية للمشروعات الصغرى تشرف وتتابع وضع ونشاط هذه المشروعات.	3.87	0.11	7.4	0.00	موافق	2
2	عدم وجود جهات ضامنة تتولى ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى عند تعثرها مثل شركات ضمان القروض في الدول الأخرى.	3.71	0.11	6.6	0.00	موافق	5
3	لا توجد أجهزة تتولى تسويق وتوزيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغرى.	3.77	0.09	7.7	0.02	موافق	3
4	عدم وجود قوانين ولوائح ومعايير وأنظمة عمل تشجع المصارف الإسلامية على التوسع في تمويل المشروعات الصغرى.	3.88	0.13	7.6	0.00	موافق	1
5	لا تسعى الدولة لتهيئة بيئة داعمة تساهم في انتشار المشروعات الصغرى.	3.74	0.11	6.5	0.00	موافق	4
6	لا توفر الدولة سبل وإجراءات حماية للمشروعات الصغرى من منافسة المنتجات المستوردة.	3.69	0.11	6.8	0.00	موافق	6
	جميع الفقرات	3.77	0.11	7.1	0.00	موافق	

دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدول (5.3) نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي 3.77 بانحراف معياري 0.11 وأن قيمة إحصاءه الاختبارT لهذه الفرضية 7.1 بدلالة احصائية 0.00 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (3) بشكل جوهري، **مما يؤكد صحة فرضية الدراسة الثانية H_{02} والتي تنص على" عدم وجود جهات داعمة وضامنة للمشروعات الصغرى".**

3.5.3 اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على:

H_{03} عدم وجود حسابات ودراسات جدوى واضحة عن المشروعات الصغرى. يعرض الجدول (6.3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الدلالة الإحصائية المتعلقة بعامل وجود حسابات ودراسات جدوى واضحة عن المشروعات الصغرى.

جدول (6.3) المتوسط المرجح والانحراف المعياري واختبار (T) لعبارات الفرضية الثالثة المتعلقة بوجود حسابات ودراسات جدوى واضحة عن المشروعات الصغرى

ت	محتوى الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة	الأهمية النسبية
1	دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من المشروعات الصغرى غير واقعية وغير مقنعة ولا تشجع المصارف على تمويلها.	3.81	0.10	8.6	0.00	موافق	2
2	لا تركز المصارف على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع بل ينصب تركيزها على الجدارة الائتمانية للعميل.	3.48	0.11	4.27	0.00	موافق	7
3	نقص دراسات الجدوى الاقتصادية الحقيقية التي توضح التكاليف والإيرادات الحقيقية للمشروعات الصغرى بأنواعها المختلفة.	3.95	0.09	9.03	0.00	موافق	1
4	عدم وجود جهات أو مكاتب متخصصة توفر معلومات كافية عن العملاء من أصحاب المشروعات الصغرى.	3.77	0.11	6.67	0.00	موافق	3
5	عدم وجود قاعدة بيانات مناسبة عن المشروعات الصغرى.	3.67	0.11	6.04	0.00	موافق	5
6	عدم وجود جهة معتمدة لإعداد دراسات الجدوى لتلك المشروعات تحظى بثقة المصارف الإسلامية بتكلفة منخفضة أو بدون تكلفة.	3.62	0.10	5.43	0.00	موافق	6
7	محدودية ثقافة الصيرفة الإسلامية لدى أصحاب المشروعات الصغرى تحد من قدرة المصرف على تقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات.	3.76	0.11	7.33	0.00	موافق	4
	جميع الفقرات	3.72	0.10	6.69	0.00	موافق	

دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدول (6.3) الذي يبين التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط درجة الاستجابة يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي 3.72 بانحراف معياري 0.10 وأن قيمة إحصاءة الاختبار T تساوي 6.69 بدلالة إحصائية 0.00 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (3) بشكل جوهري، **مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة H_{03} والتي تنص على: عدم وجود حسابات ودراسات جدوى واضحة عن المشروعات الصغرى.**

4.5.3 اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على:

H_{04} ضعف القدرة على تقديم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الصغرى. يوضح الجدول (7.3) تحليل إجابات العينة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الدلالة الإحصائية المتعلقة "بالقدرة على تقديم صيغ التمويل الإسلامي لملائمة للمشروعات الصغرى.

جدول (7.3) المتوسط المرجح والانحراف المعياري واختبار(T) لعبارات للفرضية االرابعة المتعلقة بقدرة المصرف على تقديم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الصغرى

ت	محتوى الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة	الأهمية النسبية
1	حداثة التعامل بصيغ التمويل الإسلامي في المصارف الليبية أدى إلى صعوبة تنفيذها من الناحية العملية.	4.1	0.91	9.95	0.00	موافق	1
2	عدم وجود خطة أو برنامج بالمصرف لتمويل المشروعات الصغرى وفق صيغ التمويل الإسلامي.	3.67	1.03	5.90	0.00	موافق	3
3	ارتفاع تكاليف تمويل المشروعات الصغرى يدفع المصرف إلى عدم الاهتمام بتمويلها بصيغ التمويل الإسلامي.	3.43	0.94	4.10	0.02	موافق	5
4	عزوف المصارف الإسلامية عن تمويل المشروعات الصغرى نظراً لعدم تحديد جدارتها الائتمانية لضعف هياكلها التمويلية.	3.55	0.82	6.08	0.00	موافق	4
5	ضعف الكفاءة الإدارية والخبرة لأصحاب المشروعات الصغرى يحد من رغبة المصرف في تقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات.	3.67	0.97	6.28	0.00	موافق	2
	جميع الفقرات	3.68	0.93	6.46	0.00	موافق	

دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

نلاحظ من الجدول (7.3) أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي 3.68 بانحراف معياري 0.93 وقيمة إحصاءه الاختبار T تساوي 6.46 بدلالة احصائية 0.00 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (3) بشكل جوهري، **مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة الرابعة H_{04} والتي تنص على: ضعف القدرة على تقديم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الصغرى.**

5.5.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الخامسة التي تنص على:

H_{05} ضعف ونقص الكفاءات المدربة لفهم وتطبيق صيغ التمويل الاسلامي. يبين الجدول (8.3) التحليل الوصفي لدرجات الموافقة لإجابات العينة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الدلالة الإحصائية المتعلقة "بوجود كفاءات مدربة لفهم وتطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

جدول (8.3) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لعبارات الفرضية الخامسة المتعلقة بعامل وجود كفاءات مدربة لفهم وتطبيق صيغ التمويل الإسلامي

ت	محتوى الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة	الأهمية النسبية
1	عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية اللازمة لطرح وتطبيق صيغ التمويل الإسلامي الملائمة لتمويل المشروعات الصغرى	3.66	0.93	6.14	0.00	موافق	2
2	ضعف استيعاب الموظفين لآليات صيغ التمويل الإسلامي بصفة عامة وما يناسب المشروعات الصغرى بصفة خاصة.	3.51	1.00	4.66	0.00	موافق	5
3	عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافية للتدريب والتطوير في مجال الصيرفة الإسلامية بصفة عامة والمشروعات الصغرى بصفة خاصة.	3.79	1.01	6.37	00.0	موافق	1
4	عدم وجود برامج تدريبية تختص بآليات وخصائص تمويل المشروعات الصغرى.	3.65	1.07	5.48	0.00	موافق	3
5	ضعف خبرة المصرف بصفة عامة في خصوصيات تمويل المشروعات الصغرى.	3.55	1.09	4.56	0.00	موافق	4
	جميع الفقرات	3.63	1.02	5.44	0.00	موافق	

دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

حيث يتضح من الجدول (3 .8) أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي 3.63 بانحراف معياري 1.02 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 5.44 بدلالة احصائية 0.00 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (3) بشكل جوهري، **مما يشير إلى قبول فرضية الخامسة H_{05} والتي تنص على: ضعف ونقص الكفاءات المدربة لفهم وتطبيق صيغ التمويل الاسلامي.**

6.5.3 اختبار الفرضية السادسة التي تنص على:

H_{06} ارتفاع درجة المخاطر والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى. يبين الجدول (9.3) التحليل الوصفي لإجابات العينة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الدلالة الإحصائية المتعلقة بعامل " ارتفاع درجة المخاطر والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى ".

جدول (9.3) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لعبارات الفرضية السادسة المتعلقة بارتفاع درجة المخاطر والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى.

ت	محتوى الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة	الاهمية النسبية
1	احتمال الاحتيال والتزوير في الحسابات المالية الخاصة بالمشروعات الصغرى يدفع المصرف إلى البعد عن تمويلها.	3.83	0.96	7.80	0.00	موافق	3
2	ضعف البيئة الاستثمارية الحالية وعدم استقرار السوق يدفع المصرف لعدم تمويل المشروعات الصغرى.	4.03	0.73	12.74	0.00	موافق	1
3	عدم وجود الضمانات الملائمة في حالة تعثر المشروع.	3.82	0.90	8.22	0.00	موافق	4
4	ارتفاع نسبة مخاطر تمويل المشروعات الصغرى بسبب ضعف العائد وارتفاع التكاليف في المشروعات الصغرى يؤثر على تمويلها.	3.91	0.74	11.03	0.00	موافق	2
5	لا توجد طريقة لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلة بالتمويل مثل شركات ضمان القروض والمشروعات الأخرى.	3.76	0.85	8.05	0.00	موافق	6
6	نقص الضمانات اللازمة التي تقبلها المصارف لتقديم التمويل مما يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغرى.	3.79	0.80	8.86	0.00	موافق	5
	جميع الفقرات	3.85	0.83	9.45	0.00	موافق	

دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

حيث يتضح من الجدول (9.3) أن المتوسط الحسابي المرجح يساوي 3.85 بانحراف معياري0.83 وأن قيمة إحصاءة الاختبار T تساوي 9.45 بدلالة احصائية 0.00 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (3) بشكل جوهري، **مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة السادسة H_{06}، والتي تنص على: ارتفاع درجة المخاطر والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى.**

6.3 ملخص اختبار الفرضيات: يعرض الجدول (10.3) ملخص اختبار فرضيات الدراسة من ناحية درجة الأهمية من حيث العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل المتعلقة بالمشروعات الصغرى.

جدول (10.3) ملخص اختبار فرضيات الدراسة

ت	الفرضية	درجة الاختبار	المتوسط المرجح	الترتيب الجزئي	الترتيب العام
H_{01}	لا تتوفر الضمانات المطلوبة لتمويل المشروعات الصغرى	قبول	3.6	3	6
H_{02}	عدم وجود جهات داعمة وضامنة للمشروعات الصغرى	قبول	3.77	1	2
H_{03}	عدم وجود حسابات ودراسة جدوى واضحة عن المشروعات الصغرى	قبول	3.72	2	3
	المتوسط العام للعوامل المتعلقة بالمشروعات الصغرى		3.69		
H_{04}	عدم قدرة المصرف على تقديم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الصغرى	قبول	3.68	2	4
H_{05}	عدم وجود كفاءات مدربة لفهم وتطبيق صيغ التمويل الإسلامي	قبول	3.63	3	5
H_{06}	ارتفاع درجة المخاطرة والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى	قبول	3.85	1	1
	المتوسط العام للعوامل المتعلقة بالمصارف الإسلامية		3.72		

من خلال الجدول (10.3) التي يوضح ملخص الفرضيات، نلاحظ أن العوامل الخاصة بالمصرف جاءت في الأهمية أكبر من العوامل التي تتعلق بالمشروعات الصغرى من وجهة نظر عينة الدراسة هذا مما يدل على أن العوامل التى تتعلق بالمصرف أكثر تأثيراً من العوامل المتعلقة بالمشروعات الصغرى، ومن خلال ترتيب الفرضيات بالجدول السابق اتضح بأن عامل ارتفاع درجة المخاطر والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى جاء في الترتيب الأول من حيث الأهمية، ثم تلاه عدم وجود الجهات الداعمة والضامنة للمشروعات الصغرى ثم توالى الترتيب لباقي العوامل حتى جاء عامل عدم توفر الضمانات لدى المشروعات الصغرى في الترتيب الأخير من الإشكاليات التي تواجه التمويل المصرفي الإسلامي لها.

رابعا: النتائج والتوصيات

1.4. نتائج الدراسة

من خلال نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات نستنتج النتائج التالية:

1. بينت الدراسة وجود إشكاليات أمام حصول المشروعات الصغرى على التمويل المصرفي بعد التحول للصيرفة الإسلامية ترجع إلى خصائص المشروعات الصغرى وهي:

أ. يمثل ضعف الضمانات المقدمة لدى طالبي التمويل عائقاً أمام تقديم التمويل المصرفي لها، حيث تُعد الضمانات من أهم ركائز عملية الحصول على التمويل المصرفي لهذه المشروعات، وبالتالي فإن قرارات التمويل بالمصارف تأخذ في الاعتبار توافر العديد من الشروط لإتمام عملية التمويل.

ب. ضعف دور الجهات المهتمة والراعية للمشروعات الصغرى في تسهيل حصول المشروعات الصغرى على التمويل المصرفي الإسلامي، مثل المركز الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وغيرها، وغياب الجهات الضامنة للمشروعات الصغرى على غرار ما موجود بالدول العربية والأجنبية.

ج- نقص دراسات الجدوى الاقتصادية الحقيقية التي توضح التكاليف والإيرادات الحقيقية للمشروعات الصغرى بأنواعها المختلفة تمثل إحدى الإشكاليات التمويلية للمشروعات الصغرى.

2. بينت الدراسة وجود إشكاليات أمام حصول المشروعات الصغرى على التمويل المصرفي بعد التحول للصيرفة الإسلامية تعود إلى خصائص القطاع المصرفي وهي:

أ. ضعف قدرة المصرف على طرح صيغ التمويل الإسلامي الملائمة لخصائص وطبيعة المشروعات الصغرى.

ب ضعف الكفاءة الإدارية والخبرة للموظفين بالمصرف حول صيغ التمويل الإسلامي عامة وفي خصوصيات تمويل المشروعات الصغرى خاصة.

ج. ارتفاع درجة المخاطر وارتفاع التكاليف المتوقعة لتمويل المشروعات الصغرى يُعد من العوائق الأساسية أمام حصولها على التمويل المصرفي بالإضافة إلى ضعف البيئة الاستثمارية الحالية وعدم استقرار السوق الذي يدفع المصرف لعدم تمويل هذه المشروعات.

2.4. التوصيات

بعد استعراض نتائج الدراسة نورد التوصيات الأتية:

1-ضرورة تفعيل دور ومسئوليات الجهات ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى لتلعب دور أكبر لتسهيل حصولها على التمويل المصرفي من خلال توفير البيانات اللازمة عن المشاريع الناجحة وتأسيس حاضنات الأعمال.

2- العمل على تجنب ودرء المخاطر والتكاليف المتوقعة من تمويل المشروعات الصغرى بإنشاء الصناديق والشركات الضامنة، وتفعيل دور الجهات الضامنة لسداد التمويلات كصندوق ضمان الائتمان للقيام بدوره في تقديم ضمانات للتمويلات المصرفية للمشروعات الصغرى على غرار ما هو موجود بالدول العربية والأجنبية.

3- العمل على صياغة قوانين ولوائح ومعايير وأنظمة عمل تشجع المصارف الإسلامية على التوسع في تمويل المشروعات الصغرى، على أن توفر الدولة سبل وإجراءات حماية للمشروعات الصغرى من منافسة المنتجات المستوردة.

4- بذل المزيد من الجهود في توفير حسابات ودراسات جدوى واضحة عن المشروعات الصغرى من خلال توضيح التكاليف والإيرادات الحقيقية للمشروعات الصغرى بأنواعها والعمل على إنشاء جهة معتمدة لإعداد دراسات الجدوى لتلك المشروعات تحظى بثقة المصارف الإسلامية بتكلفة منخفضة أو بدون تكلفة، وتوفير قاعدة بيانات مناسبة عن المشروعات الصغرى.

6- زيادة الاهتمام بتطوير قدرة المصارف على تقديم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الصغرى من خلال وضع خطط أو برنامج بالمصرف لتمويل هذه المشروعات.

7- زيادة تسليط الضوء على تطوير وتدريب الموظفين في مجال الصيرفة الإسلامية لتطبيق صيغ التمويل الإسلامي بصفة عامة والملائمة للمشروعات الصغرى بصفة خاصة.

8- العمل على سن القوانين والتشريعات التي تنظم وتدعم عملية تمويل المشروعات الصغرى من خلال تطوير الهيكل القانوني التشريعي لأعمال الصيرفة الإسلامية بما يلائم دعم المشروعات الصغرى وإصدار المعايير الشرعية لصيغ التمويل والمنتجات المصرفية الجديدة واعتمادها من قبل الهيئة المركزية الشرعية.

9- تسهيل اجراءات تأسيس المشروعات الصغرى خصوصاً التي تستغل الخامات المحلية وتشجيع المشروعات التصديرية منها.

10- ضرورة العمل على دعم استقرار البيئة الخاصة بالمشروعات الصغرى من خلال برنامج واضح وتحديد الجهة الرئيسة لرعاية هذه المشروعات بدلاً من تعدد الجهات والخطط وتشتتها.

المراجع

- آدم، محمد سعد،(2017). *المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة*، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب، (2012). دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *مؤتمر المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بني ملال، المغرب. 21-22 مايو.
- البرغثي، ونيس محمد أحمد، (2014). *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.
- البلتاجي، محمد، (2005). تمويل المنشآت الصغيرة بصيغ التمويل الإسلامية، *المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر، تسهيل تدفق الأموال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة*، عمان.
- الجويفل، محمود سلامة سليمان (2013). *دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- المغربي، عبد السلام علي، (2009). *دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
- الملي، قمر، (2015). *المعوقات التمويلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة في سورية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- بدران، أحمد جابر، (2003). *عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي بين النظرية والتطبيق مع عرض تجارب نماذج في البنوك الإسلامية*، رسائل بنك الكويت، مارس.
- بن عنتر، عبدالرحمن، وعليان، نذير،(2006). متطلبات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، *الملتقى الدولي*، جامعة امحمد بوقرة، 17-18 أبريل بومرداس، الجزائر.

- سلمان، ميسا حبيب، (2009). *الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية*، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
- شامية، عبدالله إمحمد، (2016). *المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي*، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، بنغازي، ليبيا.
- عبدالباسط، وفاء، (2001). *مؤسسات رأس المال المخاطر وتدعيم المشروعات الناشئة*، دار النهضة العربية، مصر.
- عبد الله، الصادق امحمد بلقاسم، (2016). الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة آفاق اقتصادية*، العدد الثالث، جامعة المرقب.
- غميقة، مفتاح رمضان(2015). *المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة*، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
- فرحان، محمد عبدالحميد،(2010). *التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى دراسة لأهم مصادر التمويل*، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السعودية، المدينة.
- كنجو، عبود، (2007). استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، *المؤتمر العلمي الخامس*، جامعة فيلادلفيا، عمان.

Problems of bank Financing for Small Projects after Converting to Islamic Banking

Ahmad Bilkasm Teati
Siraj Abdullah Oun

Abstract

This study aimed to identify the financing problems facing bank financing for small projects after the conversion to Islamic banking, by applying to the Jumhouria Bank, where it focused on studying and analyzing two groups of factors, the first group related to problems facing small enterprises and represented in three factors: (Guarantees, Supporters, Feasibility studies). The second group relates to problems facing the banking sector and includes three factors: (the Bank's Ability to provide Islamic Financing Formulas, Competencies and Experiences, Degree of Risk). The questionnaire was used to collect the data of the practical study. The sample of the study consisted of (93) members of the bank's employees. The data were analyzed using the statistical program (SPSS), where the data were tested with an arithmetic mean scale and a (T) test was tested for one independent sample with a significance level of 5%. The study concluded that all the studied factors represent problems for micro-enterprises to obtain bank financing after switching to Islamic banking**.**

Key Worde: Islamic banking finance, small projects financing, degree of risk, supporting actors, formulas of Islamic finance.